شبكة المعلومات الجامعية

بسم الله الرحمن الرحيم

HOSSAM MAGHRABY

شبكة المعلومات الجامعية

شبكة المعلومات الجامعية

التوثيق الالكتروني والميكروفيلم

HOSSAM MAGHRABY

شبكة المعلومات الجامعية

جامعة عين شمس

التوثيق الإلكتروني والميكروفيلم

قسم

نقسم بالله العظيم أن المادة التي تم توثيقها وتسجيلها

علي هذه الأقراص المدمجة قد أعدت دون أية تغيرات

يجب أن

تحفظ هذه الأقراص المدمجة بعيدا عن الغبار

HOSSAM MAGHRABY

بعض الوثائق الأصلية تالفة

HOSSAM MAGHRABY

شبكة المعلومات الجامعية

بالرسالة صفحات

لم ترد بالأصل

HOSSAM MAGHRABY

جامعة القاهرة
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

دراسة لدور القطاع العام في التنمية الاقتصادية

مع التطبيق على العراق

رسالة ماجستير في الاقتصاد

مقدمة من :

عباس شعبان الزاهي

مكتبة
كلية الاقتصاد والعلوم
السياسية

إشراف

الدكتور فؤاد هاشم عوض

الدكتور عمرو محي الدين

القاهرة ١٩٧٢

بسم الله الرحمن الرحيم

شـــــكر و تقديـــر

أغتنم هذه الفرصة لأتقدم بالشكر والتقدير الى كل من أسهم فى تقديم المساعدة والعون على اكمال هذه الرسالة . وفى هذا المجال أسجل بالـــغ شكرى وعظيم امتنانى للأستاذ الدكتور/فؤاد هاشم عون الذى بذل جهودا مخلصـــة وأنفق الساعات الطويلة فى الاشراف على هذه الرساله فكان لملاحظاتـــــه وتوجيهاته القيمه وارشاداته العلمية الأثر الكبير فى أن يكون هذا البحث كمـــا هو عليـــه .

وكذلك يتحتم على أن أتقدم بشكر صادق وعرفان عميق للدكتور عمرو محـــى الدين الذى منحنى الكثير من جهده ووقته خلال اشرافه على هذه الرســـالـــة فى مراحلها المتقدمه .

وأود أن أسجل شكرى للأستاذ الدكتور محمد زكى شافعى لما قدمـــه لى من رعاية وتشجيع . كما لابد لى أن أشير الى العون الصادق الذى لمستـه من اساتذتى فى بغداد وأخص منهم بالذكر الدكتور عبدالرحمن الحبيـــــب والدكتور خزعل البيرمانى والدكتور فرهنك جلال .

وأخيرا ، وليس آخرا ، فقد كان لصبر وتضحيات والدىّ الكريمين وزوجتى والغالى الفضل الأكبر فى اتاحة الفرصة لى لاكمال هذه الدراسة ، فلهم خالـــص تقديرى وصادق دعواتى .

والله أسأل أن يجزى الجميع عنى خير الجزاء .

عامر شعبان الزامل

المحتويات

المقدمه ح — ل

الباب الأول

" الفلسفة الاقتصادية للقطاع العام " ١ — ٧٤

الفصل الأول : " نظام الحرية الاقتصادية " ٣ — ٢٢

أولا : ميكانيكية السوق ٤

ثانيا : تقييم جهاز الاسعار أو ميكانيكية السوق ١٠

ثالثا : عيوب نظام الحرية الاقتصادية ١٧

الفصل الثاني : " نظام التخطيط " ٢٣ — ٤٧

أولا : نبذه تاريخية عن التخطيط ٢٤

ثانيا : تعريف التخطيط ومعناه ٢٧

ثالثا : عملية اعداد الخطة ومتابعة تنفيذها ٣٣

رابعا : التخطيط فى الدول المتخلفه ٤٠

الفصل الثالث : " تطور فلسفة القطاع العام " ٤٨ — ٧٤

أولا : مفهوم القطاع العام ٤٩

ثانيا : القطاع العام فى الاقتصاد الرأسمالى والاقتصاد الاشتراكى ٥٢

ثالثا : القطاع العام فى الدول المتخلفه ٥٩

الباب الثانى

" دراسة تطبيقية لدور القطاع العام فى بعض الدول " ٧٥ — ١٦٣

الفصل الرابع : " التجربة اليوغسلافية " ٧٧ — ١١٦

أولا : نشأة القطاع العام وتطوره ٧٨

ثانيا : التطورات التى صاحبت نمو القطاع العام ٨١

ثالثا : ادارة وتنظيم القطاع العام ١٠٢
رابعا : تقييم تجربة القطاع العام في يوغسلافيا ١١٠

الفصل الخامس : " تجربة القطاع العام في مصر " ١١٧ـ١٦٣

أولا : تخلف الاقتصاد المصري ١١٧
ثانيا : نشأة القطاع العام وتطوره ١٢٦
ثالثا : ادارة وتنظيم القطاع العام ١٤١
رابعا : تقييم القطاع العام في مصر ١٤٨

الباب الثالث

" العوامل التي مهدت لظهور القطاع العام في العراق " ١٦٤ـ٢٣٧

الفصل السادس : " هيكل الاقتصاد العراقي حتى عام ١٩٥٨ " ١٦٧ـ٢٠١

أولا : السكان والقوى العاملة ١٦٧
ثانيا : الدخل القومي ١٧١
ثالثا : القطاع الزراعي ١٧٧
رابعا : القطاع الصناعي ١٨٣
خامسا : التجارة الخارجية ١٩٣

الفصل السابع : " تحول الاقتصاد العراقي الى أسلوب التخطيط " ٢٠٢ـ٢٣٧

أولا : أجهزة التخطيط ٢٠٣
ثانيا : الخطط الاقتصادية ٢١٤
ثالثا : تقييم التجربة الماضية في التخطيط ٢٢٥

الباب الرابع

" تطور نمو القطاع العام في العراق " ٢٣٩ـ٣٤٨

الفصل الثامن : " نشأة القطاع العام في العراق وتطوره " ٢٤١ـ٢٩٦

أولا : مرحلة تكوين رأس المال الاجتماعي الثابت .. ٢٤١
ثانيا : مرحلة بداية ظهور القطاع العام في القطاعات
الاقتصادية ٢٥٤

ثالثا : مرحلة التوجيه الاقتصادى والتمويل بعملية
التنمية ١٩٥٨ ــ ١٩٦٤ ..... ٢٦٣
رابعا : مرحلة التحول الاشتراكى والتأميم ١٩٦٤ .... ٢٨٠

الفصل التاسع : " تجربة القطاع العام فى العراق ٢٩٧ــ٣٤٨
أولا : ادارة وتنظيم القطاع العام ٢٩٧
ثانيا : تقييم القطاع العام فى العراق ٣١٣

ــ الخاتمة ٣٤٩
ــ المراجع ٣٥٦

الجداول

رقم الجدول	البيان	الصفحة
١	متوسطات معدلات النمو السنوى فى يوغسلافيا للفترة ١٩٤٨ـ١٩٦٠	١١٣
٢	توزيع الملكية الزراعية فى مصر عام ١٩٥٢	١٢١
٣	اجمالى الاستثمارات والاستثمارات الخاصة فى مصر ١٩٥٠ ـ ٥٦	١٣٠
٤	النسب المقدره لانتاج القطاعين الخاص والعام فى مصر ٦٢/١٩٦٣	١٤٠
٥	اجمالى الاستثمار المقرر والمنفذ فى الخطة الخمسية الأولى ٦٠/١٩٦٥	١٥٠
٦	زيادة الانتاج ونسبها فى الخطة الخمسية الاولى ١٩٦٠ ـ ٦٥	١٥٢
٧	زيادة الدخل المحلى ونسبها ومعدلات النمو فى الخطة الخمسية الأولى ١٩٦٠ ـ ٦٥	١٥٤
٨	متوسط نصيب الفرد والاسره من اجمالى الدخل المحلى فى الخطة الخمسية الاولى ١٩٦٠ ـ ٦٥	١٥٥
٩	الزيادة فى العمالة ونسبتها والتغيير النسبى لها بين القطاعات فى الخطة الخمسية الاولى ٦٠ ـ ٦٥	١٥٧
١٠	نصيب الفرد من مساحة الاراضى الصالحة للزراعة فى العراق فى السنوات ١٩٤٧ ، ١٩٥٧ ، ١٩٦٥	١٦٨
١١	التركيب العمرى للسكان فى العراق للسنوات ١٩٤٧ ، ١٩٥٧	١٦٩
١٢	عدد السكان العاملين فى الريف والحضر عام ١٩٥٧ فى العراق	١٧٠
١٣	الدخل القومى فى العراق ومعدل دخل الفرد ١٩٥٣ ـ ٥٨ (بالاسعار الثابته ١٩٥٦)	١٧٢
١٤	توزيع الدخل القومى فى العراق بين عوامل الانتاج ١٩٥٣ـ ١٩٥٦ وعام ١٩٦٠	١٧٣
١٥	توزيع الدخل القومى فى العراق بين القطاعات الاقتصادية المختلفة ١٩٥٣ ـ ٥٨ (أسعار ١٩٦٦)	١٧٥
١٦	انتاج الهكتار الواحد بمئات الكيلو غرامات من المحاصيل الرئيسية فى العراق وعشرة أقطار اخرى (معدل ثلاث سنوات ١٩٥٥ ـ ١٩٥٧)	١٧٩
١٧	توزيع الملكيات والوحدات الزراعية المستغلة فى العراق ، موزعة حسب المساحة (١٩٥٧)	١٨١
١٨	توزيع المؤسسات الصناعية حسب المشتغلين عام ١٩٥٤ فى العراق	١٨٩
١٩	الوضع الصناعى فى العراق ١٩٥٤	١٩١
٢٠	نسبة الصادرات الى كل من الدخل القومى والدخل المحلى فى العراق ١٩٥٣ ـ ٥٨	١٩٦

رقم الجدول	البيان	الصفحة
٢١	تطور الصادرات والاستيرادات وحالة الميزان التجاري في العراق ١٩٥٢ ـ ١٩٥٨	١٩٧
٢٢	قيم الصادرات الرئيسية غير النفطية ، وقيم الاستيرادات في العراق (متوسط سنوي ٥٢ ـ ٥٨)	١٩٩
٢٣	التوزيع الجغرافي لتجارة العراق الخارجية	٢٠٠
٢٤	المصاريف المقررة لخطط مجلس الاعمار في العراق ١٩٥١ ـ ١٩٦٠	٢١٦
٢٥	المصاريف المقررة لخطط مجلس التخطيط الاقتصادي في العراق ١٩٥٩ ـ ١٩٦٦	٢١٩
٢٦	الاستثمارات المخططة والفعلية والايرادات الفعلية للخطط الاقتصادية في العراق ١٩٥١ ـ ١٩٦٥	٢٢٨
٢٧	الاستثمارات المخططة والفعلية والايرادات الفعلية للخطة الاقتصادية الخمسية ١٩٦٥ ـ ٦٩	٢٣١
٢٨	مساهمة القطاعين الخاص والعام في الدخل القومي في العراق ١٩٥٣ ، ١٩٥٦	٢٦١
٢٩	تفاصيل مساهمة القطاعين الخاص والعام في الدخل القومي في العراق ١٩٥٣ ـ ١٩٥٦	٢٦٢
٢٩	الشركات التي كان يساهم فيها المصرف الصناعي في العراق في ١٤/ يوليو ١٩٦٤	٢٦٧
٣٠	مساهمة القطاعين الخاص والعام في الناتج القومي الاجمالي في العراق ١٩٦٠ ـ ١٩٦٩	٢٩٣
٣١	مساهمة القطاع العام في تكوين الناتج المحلي الاجمالي (عدا النفط) في العراق ١٩٦٠ ، ٦٥ ، ٦٩	٢٩٤
٣٢	مساهمة القطاعين العام والخاص في القطاعات الانتاجية في العراق ١٩٦٠ ـ ٦٩	٢٩٥
٣٣	المبالغ الممنوحة والمخصصة لاستيرادات القطاعات الاقتصادية في العراق	٢٩٦
٣٤	التخصيصات الاستثمارية المقررة للقطاع العام والمتوقعة للقطاع الخاص في العراق للسنوات ١٩٦٥ ـ ١٩٦٩	٣١٤
٣٥	نتائج متابعة تنفيذ الاهداف الاستثمارية في الخطة الخمسية ١٩٦٥ ـ ٦٩ في العراق	٣١٦

رقم الجدول	البيان	الصفحة
٣٦	التخصيصات الاستثمارية لقانون الخطة الخمسية ٦٥ـ٦٩ مقارنة بتخصيصات المناهج الاستثمارية السنوية في العراق	٣١٨
٣٧	الزيادة المستهدفة والمتحققة في الانتاج في الخطة الخمسية ٦٥ ـ ٦٩ في العراق (أسعار ١٩٦٤)	٣٢٠
٣٨	الزيادة المستهدفة والمتحققة في الدخل المحلي الاجمالي وتوزيع الدخل على القطاعات الاقتصادية في سنتي الأساس والهدف في الخطة الخمسية ٦٥ ـ ٦٩ في العراق (أسعار ٦٤)	٣٢٢
٣٩	المعدل السنوي المركب للنمو في الدخل المحلي الاجمالي (بأسعار ١٩٦٤)	٣٢٤
٤٠	تطور متوسط نصيب الفرد والاسرة من الدخل القومي ٦٥ـ١٩٦٩ (بالاسعار الجارية)	٣٢٧
٤١	الموارد والاستخدامات في العراق للسنوات ٦٤ ـ ٦٩ (بالاسعار الجارية)	٣٢٨)
٤٢	تطور الاستهلاك الخاص والاستهلاك الحكومي والاستهلاك النهائي في العراق ٦٤ ـ ٦٩	٣٣٠
٤٣	توزيع تكوين رأس المال الثابت المحلي الاجمالي بين القطاعين الخاص والعام في العراق ٦٤ ـ ٦٩	٣٣١
٤٤	تطور العمالة والاجور في الخطة الاقتصادية الخمسية ٦٥ـ ٦٩ في العراق	٣٣٣

رقم الشكل	الاشكال البيانية	
١	توزيع مجمل ايرادات مؤسسة الاعمال في يوغسلافيا	٩١
٢	الجمعية الشعبية الاتحادية ووسائلها التنفيذية في يوغسلافيا	٩٩
٣	التنظيم السياسي والاداري في يوغسلافيا	١٠١
٤	العلاقة بين أجهزة التنظيم وأجهزة التنفيذ في المشاريع في يوغسلافيا	١٠٦

المقدمه

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وحصول كثير من الدول على استقلالها السياسى ، ظهرت للوجود دول حديثه أطلق عليها مجموعة دول العالم الثالث

وقد وجدت هذه الدول نفسها تقف بين نظامين اقتصاديين مختلفين حقق أحدهما تفوقا هائلا فى نصيب الفرد من السلع والخدمات وحقق الآخر تقدما كبيرا فى الجهاز الانتاجى والمعرفه الفنية فى كثير من النواحى، فى نفس الوقت الذى كانت فيه مجموعة دول العالم الثالث تعانى من التخلف الاقتصادى والاجتماعى وبالتالى انخفاض مستوى المعيشه انخفاضا كبيرا .

وهذه الحقيقة وضعت دول العالم الثالث، أو الدول المتخلفه ، أمام مسئوليات جسيمه تتمثل بضرورة العمل على تحقيق التنمية الاقتصادية والارتفاع بمستوى معيشة شعوبها . وذلك بالرغم من أن عن مشكلات التخلف ، وما تتميز به من الاختناقات الاقتصادية والحلقات المفرغه المعيبه تضع عقبات ضخمه فى طريق التنمية الاقتصادية .

وبعد أن حددت الدول المتخلفه هدفها ، الذى لا يتمثل بتحقيق التنمية الاقتصادية فحسب بل تحقيقها بأسرع وقت ممكن ، بقى عليها اختيار الاستراتيجية الملائمه التى يمكن بمقتضاها تخليص الاقتصاد القومى من حالة التخلف التى يعانيها والانتقال به الى حالة التقدم . وفى هذا المجال تجد هذه الدول نفسها امام اختيار أحد اسلوبين فى التنمية هما أسلوب التنمية التلقائية (نظام الحرية الاقتصادية) أو أسلوب التنمية الموجه (نظام التخطيط) .

واذا كان تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى هو السمه المميزه لرأسمالية المعاصر ، فان اجماع الفكر الاقتصادى يكاد ينعقد على أن الدور

الأول في تنمية اقتصاديات البلدان المتخلفه انما هو دور الدولة . ويتضح من ذلك أنه بينما كان تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في الدول الرأسماليـــــة المتقدمه ، ضروريا لعلاج الازمات الاقتصادية ، فانه يصبح في الـــــدول المتخلفه ، ضرورة ملحه للتغلب على ظروف التخلف الاقتصادي والاجتماعي.

وهكذا بدأت معظم الدول المتخلفه بالتدخل ، بدرجات متفاوتـــه ، في النشاط الاقتصادي ومحاولة توجيهه باتباع اسلوب التخطيط الاقتصادي. وقد أثبتت التجارب ان نجاح التخطيط يتطلب وجود قطاع عام يمكنه القيـــــام بأعباء التنمية المخططة ويكون اداه الرئيسيه بيد الدولة لتنفيـذ خطتهـــــا الاقتصاديـــة .

ومن هنا بدأت أهمية القطاع العام تحتل مكانا بارزا من الاعتبار نتيجة لانتشار الاعتقاد بأن القطاع العام هو أكثر الاشكال فعالية في تحقيق التنميـة الاقتصادية ، ولذلك قيل بأنه لا تنمية بدون قطاع عام . ويمكن القول أنـــه لا توجد دولة مستقلة حديثا ليس بها قطاع عام ، الا ان ظروف نشأته والـدور الذي يضطلع به يختلف ما بين دولة وأخرى.

ولقد دلت تجارب بعض الدول ـ التي اعتمدت ، بالـدرجة الأولى، على القطاع العام في تنفيذ الخطط الاقتصادية ـ على نجاح القطاع العام في قيـادة عملية التنمية الاقتصادية محققا معدلات مرتفعة للنمو .

وكان الاقتصاد العراقي ، كغيره من الاقتصاديات المتخلفه ، يتسـم بالصفات البارزة للتخلف الاقتصادي والاجتماعي، مما دفع الدولة الى التدخـل في الميدان الاقتصادي بهدف التغلب على مشكلات التخلف وتهيئة الظـــروف الملائمه لتحقيق التنمية الاقتصادية . وقد تدرج هذا التدخل من المعاونـــة والتشجيع الى الحظر والتنظيم ثم الى ممارسة النشاط الاقتصادي ذاته . ومـن